المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية
رت م د إ: EISSN: 2716-8506
رت م د: ISSN : 2716-7984
المجلد08/ العدد: 01 (السنة2026)، ص ص: 92-109

# التجارب الأولى للاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1852م)

# The first experiences of European settlement in Algeria (1830-1852 AD)

أ.د محمد دادة [1]
0https://orcid.org/0000-0009-0483-5242
**Mohammed Dada**
جامعة وهران1 أحمد بن بلة، dadamohamed31000@gmail.com
أ.د بن عمر حمدادو:
**Benamar Hamdadou**
**https://orcid.org/0000-0003-0334-6042**
جامعة وهران1 أحمد بن بلة، sidahmedh1976@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/04/26 تاريخ القبول: 2026/05/03 تاريخ النشر: 2026/06/30

**ملخص:** بين الاحتلال الفرنسي للجزائر ( 1830م) وبداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، هناك تجارب استيطانية عرفتها البلاد. ولا يمكننا دراسة كل هذه التجارب وما جرى فيها من تحولات، وإنما سنكتفي بتناول كل تجربة من هذه التجارب باختصار كبير، وسأقتصر في هذه الورقة البحثية على التعرض لثلاث مراحل أساسية خلال الفترة الممتدة من 1830م إلى 1852م.

**كلمات مفتاحية:** الاحتلال، الفرنسي، الجزائر، الاستيطان، أوربا.

**Abstract:**
Between the French occupation of Algeria (1830) and the beginning of the 1850s, the country experienced several colonial experiences. We cannot study all of these experiences and the transformations they entailed; rather, we will briefly address each one. This research paper will focus on three key phases during the period from 1830 to 1852.

**Keywords:** Occupation, French, Algeria, settlement, Europe.

[1] – بيانات المرسل: أد.محمد دادة/أد.بن عمر حمدادو، جامعة وهران1، الجزائر، البريد الالكتروني:....

بين الاحتلال الفرنسي للجزائر ( 1830م) وبداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، هناك تجارب استيطانية عرفتها البلاد. ولا يمكننا دراسة كل هذه التجارب وما جرى فيها من تحولات، وإنما سنكتفي بتناول كل تجربة من هذه التجارب باختصار كبير، وسأقتصر في هذه الورقة البحثية على التعرض لثلاث مراحل أساسية خلال الفترة الممتدة من 1830م إلى 1852م.

**أ–الاستيطان الرسمي والحر: 1830–1839**

وضع تردد الحكومة الفرنسية بخصوص الجزائر في عدم الاستقرار الذي ساد إدارة الفرنسيين لهذا البلد. ففي مدة عشر سنوات تداول على الحكم في الجزائر حكاما وضباطا مثلوا بلادهم، كانوا بصفة عامة رجالا غلاة ومتسلطين. وكان كلوزيل الذي استلم القيادة العامة من دوبرمون ( أوت 1830م) بين أشهرهم، وكان عمره 58 عاما(**Azan,1931:13**) حينما تولى حكم الجزائر. وكان له تاريخ طويل مع حروب الإمبراطورية.

كان كلوزيل يعتقد في ضرورة الاحتفاظ بالجزائر تحت الحكم العسكري، إلى أن يتم إخضاع كل مناطق البلاد، ويقضي على حركة المقاومة الشعبية. وما أن وصل إلى الجزائر، قرر البدء في وضع الأسس اللازمة لنظام تجنيد السكان الجزائريين من ناحية، ولتوزيع الأراضي على المستوطنين. أومساعدتهم على شراء أراضي الجزائريين من ناحية أخرى. ولم يتقيد بالمسائل المالية مما جعله يتعدى اختصاصاته، ويؤلب ضده رجال الحكومة في فرنسا. وكان كلوزيل يعتقد بأن الجزائر ستصبح إقليما يشتهر بإنتاج قصب السكر والقهوة والقطن، وذلك لأنه كان يفكر دائما في مستعمرة سان دومينيك(**Saint–Dominique**) التي قضى فيها فترة من حياته(Julien,1964:76).

كان كلوزيل يفضل مجيء العناصر الفرنسية على غيرها، ويعمل على تشجيع العناصر العسكرية على غيرها، وذلك لاعتقاده أن الجندي الذي حارب في الجزائر يفضل إحضار عائلته من فرنسا، بعد نهاية خدمته العسكرية، وأن يصبح مالكا لقطعة من الأرض، وعلى أن يعود هونفسه إلى فرنسا ليزاول عملا بسيطا. وهكذا، عمل كلوزيل على توزيع قطع صغيرة من الأرض على من يرغب من الجند، وأعطاهم الأدوات والمؤن اللازمة لهم.

ولما كان كلوزيل بحاجة ماسة إلى توطين البلاد بالأوروبيين في أسرع وقت، فإنه كان قد أرسل مندوبين عنه إلى حوض الراين للإشراف على عمليات التجنيد والدعاية لمشروعه الاستيطاني. وتشير الكتابات إلى أن هؤلاء المهاجرين كانوا يؤخذون من أحط الطبقات الاجتماعية. ويبدو أن في ذلك شيء

من الحقيقة، لأن المعوزين وحدهم كانت تغريهم دعاية فرنسا في الثراء الذي ينتظرهم في الجزائر، يقول لارديلي: " كان يجب على الدعاية الماهرة أن تكون جاذبة، لأن الإغراءات الأمريكية، كانت توفر أراضي زراعية مماثلة لها لما هوموجود في بلاد الجزائر، وكانت تطلعات المهاجرين تتجه إلى البحث عن الذهب والإثراء السريع"(Lardilier,1992:22 ).

وبهذه العناصر الأوروبية، كان كلوزيل يريد إنشاء مستعمرة استيطانية، قوية برؤوس أموالها، فكون شركة مساهمة وأعطاها أراضي " حوش حسن باشا"، وتبلغ مساحتها ألف هكتار من الأراضي الخصبة، وذلك بإيجار اسمي قدره فرنك واحد سنويا للهكتار1. ولكن سرعان ما بلغت الحكومة الفرنسية شكاوى ضده، تتهمه بالذاتية وعدم الدبلوماسية2. وجاء خليفة كلوزيل " برتيزين" في 20 فبراير 1831، في القيادة العامة، واتهمه بأنه استغل سلطته في شراء الأراضي لنفسه وبأبخس الأثمان(Azan,1931:14).

ولقد أثرت عودة كلوزيل إلى فرنسا في هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، فأنخفض عددهم. وساعدت مزاحمة الإسبانيين والإيطاليين والمالطيين للفرنسيين، وقلة العمل، وعدم الثقة في المستقبل، على تقليل عدد المغامرين الفرنسيين في الجزائر، وأخذ المالطيون يتاجرون في الخضر والبقول والألبان في مدينة الجزائر، أما الإسبان، فإنهم أخذوا يعملون في الحدائق وخداما في المنازل، وأما الإيطاليون فإنهم عملوا في البناء(Julien,1964:85-86).

ولقد وقعت أولى محاولات الاستيطان الرسمي في الجزائر سنة 1832، ذلك أن أربعمائة من المهاجرين الألمان والسويسريين قد وصلوا إلى مدينة الجزائر، بعد أن تخلى عنهم الوكيل الذي كان قد تعاقد معهم على تشغيلهم في أمريكا، وقد وزعتهم السلطات الاستعمارية على مجموعتين، المجموعة الأولى تكونت من 50 عائلة أقامتها في دالي إبراهيم ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 227 هكتارا، والمجموعة الثانية، فقد تكونت من 23 عائلة، أقيمت في القبة ووزعت عليها 93 هكتارا من الأراضي، لكن هذه المحاولة الرسمية كان مصيرها الفشل1، بسبب نقص الإمكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين الجدد، حيث اضطر بعضهم إلى بيع الكحول للمسافرين أو الجنود الفرنسيين.

وكانت هذه بداية الاستيطان الرسمي في الجزائر، وإن كانت لم تمنع بعض الفرنسيين من شراء مائة أو مائتين هكتار من الأراضي الزراعية بأبخس الأثمان، واستخدام بعض السكان المحليين للعمل فيها. وان

هؤلاء قد قدموا من وسط اجتماعي رفيع، انفصلوا عن وظائفهم في فرنسا بفعل تغير الحكومة – مدفوعين بطموحات قوية– لقد سمحت لهم رؤوس أموالهم المعتبرة التي اصطحبوها معهم أن يشتروا بعض الأحواش المحيطة بمدينة الجزائر بطرق غامضة ومن أمثال هؤلاء " فونتير" الذي تحصل على أكثر من 200 هكتار في حسين داي، "وفيالار" الذي تحصل على 180 هكتارا في القبة، وغيرهما من المهاجرين الذين أقتنوا أراضي أخرى في بلمرابط، وقدوس والأبيار والشراقة.

وصف " أجرون" الاستيطان في هذه المرحلة " بالفوضوي" بسبب التصرفات العشوائية للإدارة الاستعمارية في لجزائر، ولا سيما أنه لم تكن هناك سياسة استيطانية بمعنى الكلمة، أوحتى سياسة محددة تجاه الجزائريين، أونظام خاص لتوزيع الأراضي الزراعية. وبقي الاستيطان على هذا الوضع حتى مجيء اللجنة الحكومية إلى الجزائر سنة 1833، حيث وجدت حوالي 8 آلاف أوروبي، وحوالي 70% منهم في مدينة الجزائر وضواحيها. وبناء على تقرير هذه اللجنة، جاء مرسوم 22 جويلية 1834 الذي أعلن فيه أن الجزائر تعد من "الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقية"(Estoublon,1896 :6 ).

ويبدو أن هذا المرسوم شجع المستوطنين على الابتعاد عن ضواحي الجزائر، ذلك أنه لم يعد هناك أي تخوف من أن تتخلى فرنسا عن الجزائر.

وعاد أعضاء اللجنة الحكومية إلى فرنسا وهم من دعاة الاستيطان، حيث أوصت اللجنة بالدفاع عن سهل متيجة الخصيب، كما وضعت نظاما خاصا لترغيب المهاجرين الأوربيين وتوزيع الأراضي عليهم، وهذا مما شجع بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى المجيء إلى الجزائر والاستيطان فيها. وهكذا نجد هؤلاء يستقرون في الأربعاء وحوش قدورة وحوش الخطاب قرب الأربعاء، وفي برقي ورغاية، وكان أكبر هؤلاء الوافدين هو الأمير " مير" الذي تحصل على ثلاثة أحواش مساحتها الإجمالية 200 هكتار، كما تحصل على قرض من الإدارة، بلغت قيمته 100 ألف فرنك(Estoublon,1896 :6 ).

وبعد أن جاء كلوزيل للمرة الثانية إلى الجزائر سنة 1835، فإنه فتح الباب للمهجرين الأوربيين وشجعهم على الاستيطان والاستغلال. وقد حاول كلوزيل كلما في وسعه ليجعل الجزائر مستعمرة تعج برؤوس الأموال الأوربية، ووزع فيها الأراضي على كل قادم من أوروبا ووفر أيضا مختلف المغريات للإقامة والاستيطان. وكانت تدخلاته في إقامة أول مركز استيطاني في بوفاريك سنة 1836، ووزعت إدارته على الوافدين إليها 562 قطعة أرضية بلغت مساحة كل منها ثلث الهكتار، كما وزعت 173 قطعة بلغت

مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في الأحواش المجاورة لبوفاريك: حوش الشاوش وحوش بويعقوب (Estoublon,1896 :18).

ثم جاء قرار 27 سبتمبر 1836، ليعطي دفعا جديدا للاستيطان الرسمي، وذلك عندما كلفت الإدارة باحترام مواصفات بناء المراكز الاستيطانية وباستغلال الأرض لمدة ثلاث سنوات، ثم بغرس خمسين شجرة غابية في كل هكتار، ثم العمل على استصلاح بعض المساحات المستنقعية، وكل ذلك حتى يتمكن المستوطنون من الاستفادة من عقود الملكية وإمكانية تبديل أراضيهم. وفي النهاية، يظل المستوطنون مدينين بفرنكين للهكتار بمثابة رسم لمساعدة الدولة في إنجازاتها الأولية(Estoublon,1896 :18)..

وبعد عام من الإنجاز والاستغلال، أعطى "بيرمهوف" (**Peyerimhoff**) تقويما للاستيطان الرسمي في بوفاريك، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية فيها 110 آلاف هكتار، وأقيمت فيها 83 مباني منجزة أوفي طريق الإنجاز، وضمت 76 مستوطنا(Estoublon,1896 :18)..

وفد تواصل الاهتمام بالاستيطان من قبل الحكومة الفرنسية، التي طلبت إلى الحاكم العام سنة 1838، بوضع رسومات للأراضي الشاغرة، ومخططات نموذجية للمساكن الصالحة لكل منطقة، وتحديد المواقع الممتازة لإقامة المراكز الاستيطانية. وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على ستة أحواش التي كانت تكون السهل، وهي سوق علي وبويعقوب وميموش وبولادجورة ونوارلوس وغربة. ومن المقرر أن هذه المنطقة ستكون جاهزة مع نهاية السنة لاستقبال من 20 إلى 40 عائلة مهاجرة. ويظهر أن الاستيطان الرسمي بدأ يتطور تدريجيا إلى أن وصلت المنطقة إلى عدد 316 عائلة تمثل حوالي 1500 مستوطن.

ولكن هذه التجربة الرسمية لم تلق النجاح الكامل، إذ لم يستطع المستوطنون، وأغلبهم من الفقراء الذين جاؤوا بحثا عن مستقبل زاهر، مقاومة الصعاب من انتشار الأمراض ولا سيما الملاريا، وعدم التأقلم مع المناخ الجديد، هذا من جهة، وكان لمقاومة أصحاب الأرض الشرعيين دور كبير في إضعاف مشاريعهم الاستيطانية من جهة أخرى(Egretaud,1960 :75).

كما كانت مقاومة، الأمير عبد القادر التي امتدت إلى ضواحي مدينة الجزائر وسهل متيجة، سببا مهما في إفشال الاستيطان الرسمي. والدليل على ذلك نجده في الأوامر التي أعطاها المارشال فالي (**Vallee**) سنة 1839 إلى المستوطنين المتمركزين في هذه المنطقة وعبر الساحل، لمغادرة مراكزهم

والانسحاب إلى مدينة الجزائر. وفي هذا الصدد يقول بيرمهوف:" كان لزاما علينا إرجاع المستوطنين بالقوة، وإلا هلكوا فهناك من تعرض للقتل، وهناك من نجا من الموت مصادفة، ففي 20 نوفمبر 1839، لم يبق أي شيء من الاستيطان في سهل متيجة، فقد اجتاحت قوات الأمير المنطقة، وأخذت تستولي على المواشي، حتى منطقة الحامة"(De Peyeriimhoff,1960 :20) .

وفي أثناء هذه الظروف، اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى أصحاب رؤوس الأموال، وشجعتهم على العمل في ميدان الاستيطان الحر، وذلك ببيعهم أراضي الدومين التي كانت قد تكونت من أراضي البابليك والأوقاف المصادرة. ففي سنة 1837 عرضت الإدارة الفرنسية أراضي للبيع بسعر وسطى 48 فرنكا للهكتار، كما سمحت بالبيع الناشئ عن التراضي. وبهذه الطريقة تحصل بعض أصحاب الإمكانيات من الأوروبيين على أكثر من 4500 هكتار خلال هذا العام لوحده. ومع ذلك، فقد ظل الاستيطان الحر يعيش تباطأ واضحا، ويبدو ذلك بسبب ظروف الحرب التي لم تشجع أصحاب رؤوس الأموال للإقدام على شراء المزيد من الأراضي، التي كانت تباع بأسعار مشجعة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهر الاستيطان الحضري أحسن حال من الاستيطان الريفي خلال هذه الفترة. وتمركز المستوطنون خصوصا في ضواحي المدن مثل الجزائر ووهران ومستغانم وبجاية وقسنطينة وسكيكدة وعنابة، وأبدوا نشاطا معتبرا في جو الحماية الأمنية التي كانوا يتلقونها من المؤسسة العسكرية. وقد بلغ عدد الأوروبيين سنة 1839 في الجزائر حوالي 25 ألف، منهم 11 ألف فرنسي. وكانت نسبة 90% منهم يعيشون في المدن، حيث تذكر الإحصاءات الرسمية للسنة نفسها أن 44% من هؤلاء الأوروبيين كانوا فرنسيون وأن 32% منهم كانوا إسبانيون، أما الباقون فكانوا من الإيطاليين والمالطيين والإنجليز وغيرهم.

ويظهر من هذه الأرقام، هو انخفاض نسبة الفرنسيين عن النصف، وهذا الانخفاض مرده لعاملين اثنين: الأول، هو انخفاض الهجرة الأوروبية الفرنسية، الأمر الذي يثبت أن فرنسا لم تكن تعاني من التضخم السكاني، الذي كان موضوع الدعاية قبل إرسال الحملة على الجزائر، والثاني، هو عمل فرنسا على إرضاء الدول الأوروبية الأخرى التي عارضت الحملة على الجزائر.

وهكذا كان للتطورات الاقتصادية التي عرفتها فرنسا في الفترة الممتدة ما بين 1830 و1840 1 واشتداد المقاومة الجزائرية وامتدادها إلى مواقع الاستيطان، قد اثبت للحكومة الفرنسية فشل سياسة الاحتلال الجزائر التي اتبعها حتى سنة 1839 ، فكان لزاما عليها أن تنتهج سياسة جديدة لتحقيق

أهدافها الاستيطانية، وهي قد اختارت لتحقيق هذا الهدف الجنرال بيجو الذي سيلجأ إلى تطبيق سياسة الاستعمار الكلي للبلاد، وسيحاول السيطرة على بقية المناطق التي في نظر الاستعمار لها أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية في إقامة المراكز الاستيطانية. فكيف ستكون إذن سياسة بيجو في ميدان الاستيطان؟ وهل سينجح في تجربته الاستيطانية في الجزائر؟.

**ب–الاستيطان العسكري: 1840–1847**

تولى بيجو حكم الجزائر سنة 1841، وبقي إلى صيف 1847، أي عدة شهور قبل توقف الأمير عبد القادر عن المقاومة. امتاز عهده بالغطرسة والعنف ضد الجزائريين. وعرف عنه خلال هذه السنوات بانتهاجه سياسة حرب الإبادة للمقاومة الجزائرية. ومن الصعب ذكر تفاصيل عهده المظلم في هذا المجال، ولذلك سنحاول تلخيص تلك السياسة التي اتبعها في مجال الاستعمار الاستيطاني.

جاء بيجو إلى الجزائر لتحقيق مهمتين: الأولى مهمته العسكرية للقضاء على كل مقاومة للاحتلال باستعمال كل الوسائل الممكنة، والثانية مهمته الاستيطانية، لإحلال الإنسان الأوروبي محل الإنسان الجزائري في الأراضي المغتصبة.

ومن أجل ذلك أصدر بيجو قوانين جائرة بضرورة حشد المفصولين عن المقاومة في مجمعات سكنية جديدة يراقبها الجيش ويحرم الخروج منها، وتجريد كل القبائل من محاصيلها الزراعية وماشيتها وجعلها متوقفة في معاشها على ما تجود به إدارة بيجو . وقد وسع في صلاحيات المكاتب العربية، وجعلها أداة لتنفيذ سياسة مع السكان الجزائريين، فضلا عن استخدامه العديد من القيادات الجزائرية التي تعاونت معه لإخضاع المناطق وتوسيع دائرة الاستيطان وفق " مخطط عسكري استراتيجي".

كان بيجو فلاحا بطبيعته وبميوله، وحاول توطين عدد كبير من المهاجرين الفرنسيين، وخلق الفرص أمامهم للعمل في الزراعة في الجزائر. كتب بيجو في سنة 1845 شارحا أهمية توطين الأوروبيين في هذا البلد، حيث يقول: " من أجل المحافظة على المستعمرة وعلى مصالح فرنسا السياسية والمالية، يجب تطبيق التشريع الفرنسي على المستوطنين. وإذا كان الاستعمار الاستيطاني غير مدعم بقدر كاف للسيطرة على العرب، فإنه يعد إذا قوة لا يستهان بها، ولهذا أنا أريد الإسراع بالإكثار منه، ويجب أن استخدم الوسيلتين في الوقت نفسه، لأن الوقت يداهمنا، وعلينا أن نستغل الوضع الحالي لتأسيس في إفريقية قاعدة قوية

للصمود في وجه الأحداث المرتقبة. إن الاستعمار العسكري يعد دعامة أساسية للاستيطان المدني، فالأول مكلف للدولة، ولكنه يغني الثاني، وسيلبي بطبيعة الحال حاجات المعسكرات الاستيطانية الجديدة التي ستشيد قبل ذلك".

وانتهز بيجو هذه الفرصة لكي يطلب إلى حكومته ألا تتوانى في تشجيع هذه السياسة والحركة التي سينتج عنها فوائد كبيرة لفرنسا. وقد عبر عن أفكاره في هذا المجال أمام أعضاء البرلمان، حيث يقول:

" يجب أن نضمن مستقبل الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، وأن نحرر وطننا من الأعباء الثقيلة التي يعاني منها، من الناحية السياسية والمالية، ولأن وطننا لا يمكنه أن يتحمل مستقبلا هذه المخاطر التي قد تؤثر عليه في سياسته الأوروبية. ولذا يجب رفع الجنود إلى أكثر من 100 ألف، ويمكن لهذا العدد أن يزداد مع الوقت، عندما تكون مصالح الاستيطان معرضة للخطر"(Bugeaud,1840 :102-155).

كان بيجو يعتقد أن وجود المستوطنين في الجزائر سيعمل على خلق "حامية" دائمة في هذا البلد، تساعد قوات الاحتلال وتمكنها من أن تأخذ مكانها في يوم من الأيام، وتحافظ على الجزائر لفرنسا. وعمل بيجو على تنظيم فرق خاصة من بين المستوطنين وكلفهم بالمواظبة على التدريبات العسكرية وإطلاق النار، واصطياد العرب كلما سنحت الفرصة(Bugeaud,1840 :102-155).

أمر بيجو باشراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان في استغلال الجزائر، واستخدام الجنود في إنشاء المراكز الجديدة للمستوطنين القادمين من أوروبا، وشجع كل وحدة عسكرية على زراعة مساحة من الأرض الزراعية المجاورة لمعسكره3.ولم يكن هذا إلا تمهيدا لإشراك الجنود الفرنسيين في استغلال الجزائر نفسها، وفي الاستعمار الاستراتيجي للبلاد4. صرح في غرفة النواب في شهر ماي 1840 قائلا: " في كل مكان توجد المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب أن نقيم الكولون، دون الاستفسار عن أصحابها"(Bugeaud,1840 :175).

كان بيجو من أنصار فكرة إنشاء " مستعمرات عسكرية" في الجزائر. فاقترح في عام 1842 الاحتفاظ بأغلبية الأراضي التي تستولي عليها الإدارة في الجزائر لصالح المستوطنين الفرنسيين. واقترح تنظيمهم في فرقة عسكرية يشترك فيها وينضم إليها المحاربون القدماء، ويتطوع فيها الجندي الفرنسي أثناء خدمته في الجزائر(Azan,1931:51). وأخذ في تشجيعهم على العودة إلى فرنسا والزواج فيها، ثم الرجوع إلى الجزائر، حيث يتسلم كل منهم قطعة أرض ومساعدة مالية تكفي لبناء مسكن وشراء الحبوب والحيوانات اللازمة للعمل الفلاحي. ورسم بيجو مشروع توطين 8 إلى 9 آلاف مهاجر أوروبي، وقدر لهذا

المشروع مساعدة حكومية تبلغ 180 مليون فرنك. وتقدمت الحكومة بهذا المشروع للبرلمان، ولكن النواب عارضوه(Julien,1964:233).

وأعاد بيجو المحاولة مرة أخرى في عام 1844، واعتقد أنه سيستغل انتصاره على الأمير عبد القادر، ليمرر مشروعه الذي طلب فيه 10 آلاف فرنسي، واقترح توزيعهم على عشر سنوات متتالية، ويكون انتشارهم على مختلف المراكز الاستيطانية في اخصب الأراضي، ولا سيما في وادي الشلف وسهول مينا، والهبرة، ومنطقة الهضاب التي تقع بين المدية وسهول حمزة، واقترح أن تكون هذه المراكز تحت إشراف المراكز العسكرية العامة التي تسيطر على المدن الداخلية: تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، ثنية الحد، بوغار، المدية، مليانة، سطيف، قسنطينة وقالمة(Julien,1964:233).

كان بيجو يريد حماية المستوطنين والمراكز الاستيطانية بثلاثة مواقع تكون تحت قيادته بين الهضاب العليا والساحل. وقد قدر لهذا "المشروع الاستراتيجي" مبلغ 300 مليون فرنك، اقترح تقسيمه على عشر سنوات، أي بمقدار 30 مليون فرنك في السنة المالية الواحدة. وتماطلت الحكومة الفرنسية في تنفيذ هذا المشروع الذي أخذ حيزا كبيرا من المناقشة في البرلمان، حيث كان الاتجاه العام للنواب يعارض تدخل الحكومة وتوجيهها للاستعمار والاستيطان، والاستغلال بهذا الشكل(Julien,1964:233).

وفي عام 1847، أعادت الحكومة مرة أخرى طرح هذا المشروع على نواب البرلمان بعد إلحاح بيجو ، ولكن البرلمان عارضة بشدة، واعتبر المندوبون جميعهم أن للدولة وحدها لها صلاحية تحديد مسبقا مواقع الاستيطان في الجزائر، والأموال الضرورية لذلك(Julien,1964:234-235).

وبالرغم من ذلك، فإن بيجو استمر في مشاريعه الاستيطانية، فأنشأ بعض المراكز الاستيطانية في الأراضي التي صادرها من الجزائريين، وقام بتشجيع الجنود الفرنسيين على تشييدها والاستقرار فيها، حيث اختار لهم الأراضي الجيدة، وأمدهم بالمعونات المالية. وكان على هؤلاء الجنود أن يعملوا بصفة جماعية لفترة الخمس سنوات الأولى، ويقتسموا أرباح المزرعة الجماعية، ولكن هذه الطريقة العسكرية لم تنجح، وترك ثلثي المستوطنين الجدد أراضيهم، وطالب الباقون بالملكية الفردية. ولم تتقدم هذه التجربة إلا بعد اشتراك العناصر المدنية فيها. أما الأمر الذي نجح فيه بيجو، فهو استخدام الجنود في فتح الطرقات واستصلاح

الأراضي وغرس الأشجار، وبناء المراكز الاستيطانية. ففي سنة 1842 أنشأ بيجو ثلاثة مراكز: بيني مراد وعين فوكه، ومحالمة (De Peyeriimhoff,1960 :26) .

ويبدو أن بيجو تأثر بآراء "السان سيمونيين"(Emerit,1941 :26) الذين كانوا بكثرة في الجزائر خلال هذه الفترة، وقد حاولوا إنشاء تلك الوحدات المدنية العسكرية الخاضعة لتوجيه الدولة كتجربة من تجارب الاشتراكية، واشتراك رأس المال في هذا المشروع الذي يساعد على الوصول إلى مناطق الاستغلال. ولكنه اختلف عنهم في انه كان من أنصار إنشاء المزارع الصغيرة، وكانوا ممن يطالبون بإنشاء وحدات زراعية كبيرة.و كان يرى في هذه الطريقة وسيلة للوصول إلى الملكية الفردية، بينما أصروا على بقاء الملكية الجماعية.

ولم تنجح هذه المشاريع في أغلبيتها، نظرا لعدم تعود الفرنسيين على الحياة الجماعية، وقلة تجربة القائمين على هذه المشاريع. ولكن بعضها نجح نجاحا كبيرا في منطقة وهران، حيث استقدمت السلطات الفرنسية سنة 1845 عددا كبيرا من الرهبان الفرنسيين ( حوالي مائة عائلة فرنسية) ، وأقطعتهم مساحة 3059 هكتارا على الضفة اليمنى من مركز سيق. وقد ساعد التنظيم الديني، الذي كان يشبه إلى حد بعيد التنظيم العسكري على نجاح هذا المشروع، علاوة على تشجيع " لامورييسيير" لهم، حيث كان يتتبع نشاطهم ويدعم أعمالهم. وكان أتباع هذا التنظيم قد تعهدوا بإقامة 300 أسرة أوروبية، لكن المشاكل المالية والصحية ( الأوبئة) التي أحاطت بأفراده، عجلت تحوله سنة 1851 إلى شركة مساهمة وتخلى عن التزاماته(De Peyeriimhoff,1960 :26) .

كما اصطدم بيجو بمشكلة رجوع الجنود الفرنسيين إلى بلادهم بعد إنهاء خدمتهم العسكرية. فقد أحصى "لارديلي" سنة 1846 أكثر من 31 ألف ذهاب إلى فرنسا من مجموع القادمين، الذين قدر عددهم بنحو47 ألف فرنسي1. وهذا مما جعل "فينيو" (**Vignon**)، موظف وزارة المستعمرات. يحذر من هذه الظاهرة الخطرة قائلا: "ففي كل سنة هناك حوالي 20 ألف فرنسي يغادرون وطنهم، من بينهم 4 آلاف كانت وجهتهم الجزائر، إلا أن هناك 10 آلاف على الأقل فضلوا الهجرة إلى الأمريكيتين. ألم يكن بوسعنا استخدام دعاية ماهرة لاستجلاب جماعات من هذه الموجة البشرية إلى مستعمرتنا المتوسطية؟" . (Lardilier,1992:52)

وهكذا لم يتردد الفرنسيون كثيرا في معالجة هذه المسألة، فصادروا أراضي القبائل الثائرة، أوالتي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات العسكرية. وكان هذا سلاحا سمح للفرنسيين باختيار

أجود الأراضي الزراعية وادعاء ثورة أصحابها ضدهم. وكان من نتيجة ذلك أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر. ففي سنة 1843 وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14 ألف ومائة وسبعة وثلاثون مهاجرا، منهم 12675 من الفرنسيين، والباقي من الألمان والإسبانيين والإيطاليين والايرلنديين والوسريين، كما اشتدت عمليات بناء المراكز الاستيطانية، حيث بلغ عددها سنة 1844 ، 28 مركزا في المتيجة والساحل، كما منح بيجو سنة 1843 معسكر سطاوالي القديم والمساحة المحيطة به التي تقدر ب 1000 هكتار إلى الجمعية المدنية للرهبان(Lardilier,1992:22 ).

وأدت هذه الحركة الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة (الدومين)، ولتلبية حاجة الاستيطان، أصدرت الحكومة الفرنسية قرارين في أول أكتوبر سنة 1844 وفي 21 جويلية سنة 1846، سمحا للإدارة بمصادرة أراضي القبائل، بحجة أن كل أرض غير مزروعة وبدون وثائق تثبت الحيازة، تصبح ملكا للدولة(Julien,1964:241)، دون أن يأخذ القراران في الاعتبار طريقة الدورتين في الفلاحة الجزائرية.

وقد توصل الفرنسيون إلى حصر الأراضي المحيطة بمدينة الجزائر، وتوسعت أملاك الدومين إلى 200 ألف هكتار، منها 168 ألف هكتار حول مدينة الجزائر، ولم يتركوا للجزائريين إلا 32 ألف هكتار، وكانت هي الأراضي غير صالحة للزراعة بطبيعة الحال. أما باقي الأراضي ، فقد صادرتها الدولة ومنحتها للأوروبيين. وأخذت الإدارة الاستعمارية في توزيع الأراضي على المستوطنين بواقع أربعة إلى اثنا عشر هكتارا لكن من يمتلك من 1200 إلى 1800 فرنك، وتضع تحت تصرف كل واحد منهم مبلغ 600 فرنك، يكفي لبناء مسكنه وشراء المواشي والبذور والسماد، كما أعطتهم حق استخدام اليد العاملة العسكرية، وكذلك حق السفر مجانا على سفن الدولة، هم، وأسرهم بين الجزائر وفرنسا (De Peyeriimhoff,1960 :21-22)..

وعلى أثر قراري 1844 و1846، عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الأوروبيين. ففي سنة 1845 وحدها وصل الجزائر أكثر من 46 ألف مهاجر، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الاستيطان إلى الغرب والشرق. ففي الغرب اختيرت المنطقة الواقعة بين مستغانم ووهران وسيدي بلعباس، أما في الشرق، فقد مدت منطقة الاستيطان في المثلث الواقع بين عنابة، قالمة، قسنطينة وسكيكدة.

ثم نجد من بين هؤلاء الوافدين، كبار الملاكين الرأسماليين، وكذلك من صغار المستوطنين. فهذا المد البشري الأجنبي غير من واقع البلاد، حيث ارتفع عدد المستوطنين سنة 1842 من 35.725 إلى 107.168 نسمة سنة 1847. ونسجل في هذه الفترة، ارتفاع نسب الأجانب ( غير الفرنسيين) مهما جدا، فهم يؤلفون نسبة 55% من السكان الأوروبيين في سنة 1842، وأكثر من 48% في سنة 1847، من بينهم الإسبان بعدد كبير.

وهذا التدفق البشري من المهاجرين أدى بالسلطات الفرنسية إلى وضع برامج مخططة للاستيطان، أهمها مخطط " لاموريسيير" بإقليم وهران، ومخطط بيدو(**Bedeau**) بإقليم قسنطينة، حيث كان يرمي الأول إلى توفير 80000 هكتار لحوالي 5000 عائلة، لكن مخططه لم ينجح، ذلك أنه لم يتقدم للاستفادة من هذا المشروع سوى مستفيد واحد فقط لبناء قرية سانت-بارب (**Saint-Barbe**) (تليلات)، ثم تخلى عن المشروع2. كما أجرت الإدارة مباحثات مع رأسماليين باريسيين لتسليمهم أراضي مقابل إنشاء ثلاث قرى استيطانية، ولم تؤد إلى نتيجة لكن الإدارة تمكنت من إنشاء ثلاث مراكز السينيا (1844)، مسرغين (1844)، وسيدي الشحمي (1845). كما توافد على الجهة الغربية، في سنة 1846، 869 ألمانيا قام لامورسيير بتوزيعهم على عدة مراكز استيطانية في المنطقة(Julien,1964:246-247).

أما المخطط الثاني، فقد كان يهدف إلى إعطاء 160 ألف هكتار للمستوطنين، موزعة على قطع ذات 15 هكتارا في شكل قرى استيطانية تضم كل واحدة منها 120 أسرة. لكن هذا المشروع لم ينجح أيضا على الرغم من أن الحكومة وفرت له كل الإمكانيات المادية. غير أن الإدارة تمكنت من إنجاز ثلاثة مراكز في منطقتي وادي الصفصاف ووادي زرامنة على الطريق المؤدية إلى قسنطينة. أما المساحات الواسعة التي استولت عليها الإدارة في منخفضات وادي الصفصاف وزرامنة، فقد انتقل جزء كبير منها إلى الملاك الرأسماليين، وقد تحصل أحدهم وهو فريناند بارو(**F-Barrot**) على 600 هكتار سنة 1845 في وادي الصفصاف الأسفل(Julien,1964:247).

وهكذا فشلت سياسة بيجو في الاستيطان العسكري، كما فشلت المشاريع الأخرى التي سعى إلى تحقيقها الملاك الخواص أو السلطة. وفي كلا الحالتين لم تستغل الأرض، وإنما تم الاكتفاء بتأجير الأرض إلى الفلاحين، وفشلت السلطة الاستعمارية في هذا المجال، وأهم أوجه هذا الفشل مراكز سنة 1848. وقد

ورد في قانون 19 سبتمبر 1848 تأسيس عدد من مراكز الاستيطان، منها 12 مركزا بمقاطعة الجزائر، و21 مركزا بمقاطعة وهران، و9 مراكز في مقاطعة قسنطينة(Y-Lacoste,1960 :360)..

وبالرغم من المساعدات المالية التي وفرتها الحكومة لهذه المراكز، من توزيع البذور وآلات الفلاحة، وإقامة شبكة طرق المواصلات وقنوات المياه، فإن هذه المراكز لم تلق النجاح بسبب قلة تجربة المستوطنين، إذ لم يكن فيهم الكثير من المزارعين، لكن هناك عوامل أخرى ربما ساهمت في هذا الفشل، فتمثل في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد فيما بين 1845و1850، إضافة إلى الأوبئة التي اجتاحت البلاد خلال هذه الفترة(Y-Lacoste,1960 :360).

ويبدو أن الحرب التي كانت على أشدها بين الاستعمار والمقاومة الجزائرية كانت سببا مهما عمل على إفشال السياسة الاستيطانية في هذه الفترة. ويظهر أن ذلك كان مرتبطا أيضا مع الأزمة الفرنسية والأوروبية التي أدت إلى ثورات 1848، ولم يكن باستطاعة الحكومة الفرنسية تخصيص 3 ملايين فرنك التي طلبها بيجو لإنشاء المراكز الاستيطانية لأولئك الجنود الذين قاموا بأداء الخدمة العسكرية في الجزائر. وعندما رفضت الحكومة هذا الطلب، قدم بيجو استقالته في شهر جوان سنة 1847 (De Peyeriimhoff,1960 :26-27).

وإذا كان بيجو قد اهتم بالاستيطان العسكري لمحاولة تحقيق الركائز المادية للاستعمار الاستيطاني، فإن حكومة الجمهورية الثانية قد اتخذت من الاستيطان وسيلة أخرى للتخلص من البطالة والمشاكل الاجتماعية الموجودة في فرنسا، وذلك بتشجيع العاطلين على الهجرة إلى الجزائر. فكيف سيكون وضع الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية بعد فشل تجربة بيجو الاستيطانية؟.

### جـ– الاستيطان الزراعي: 1848–1852

جاءت ثورة فبراير سنة 1848، وقد ترافقت معها أزمة سياسية واقتصادية. وكان يبدو لأول وهلة أن ذلك سيوقف نمو الاستيطان في الجزائر. ولكن هذا لم يمنع الحكم الجمهوري الذي جاء عقب الثورة من الاهتمام بالتهجير والاستيطان وبترضية رغبات المستوطنين، لأن ذلك كان يدخل في حل مشاكل البطالين الفرنسيين الثائرين على الأوضاع. وقد قدر عدد البطالين في باريس في شهر ماي 1848، بنحو100

ألف عامل، ولهذا كان أمام الحكومة آنذاك سوى تهجير هذه الأعداد بمختلف الطرق (De Peyeriimhoff,1960 : 27).

طلبت الحكومة الفرنسية إلى البرلمان بتخصيص 50 مليون فرنك لمساعدة المهاجرين المدنيين إلى الجزائر، وأن يكون ذلك على عدة دفعات، فيصرف مبلغ 5 ملايين سنة 1848 و10 ملايين سنة 1849، و35 مليون للسنوات اللاحقة. وبالفعل، أصدرت الحكومة في 19 سبتمبر 1848 قرارا يقضي بتخصيص هذا المبلغ للاستيطان في الجزائر(De Peyeriimhoff,1960 : 27).

كانت سياسة الجمهوريين تهدف إلى التخلص من المشاغبين في باريس لأن بقاءهم في العاصمة الفرنسية سيشكل خطرا دائما على النظام الجمهوري، كما كان هدفهم في الوقت نفسه توطيد دعائم الاستيطان المدني في الجزائر، وذلك بإقامة المشاريع الاستيطانية، وتشجيع الهجرة إلى الجزائر. وكانت الدولة الفرنسية قد ضمنت بآليتها القانونية أرضا لكل مهاجر، تتراوح مساحتها بين 2 و10 هكتارات، ومسكنا، بالإضافة إلى المساعدات المالية والحاجات الضرورية للحياة لمدة 3 سنوات. وكانت الحكومة قد قررت سنة 1848 أن ترسل إلى الجزائر 12 ألف من هؤلاء الكادحين (De Peyeriimhoff,1960 : 27).

وهكذا، غادر الفوج الأول من هؤلاء المهاجرين برسي (**Bercy**) في 8 أكتوبر 1848، في جومن المظاهرات الحماسية، إذ أرادت الحكومة أن تخلق من عملية التهجير هذه قضية وطنية، وفي هذا الحماس، وأثناء توديع الفوج الأول، ألقى رئيس الحكومة خطابا قال فيه: " إن المستقبل لكم ، حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا وسهولا شاسعة، وأراضي خاما وخصبة ملكا لكم وليس لأحد أخر غيركم، والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة"(بوحوش، 1975:58) .

وبدأت الجمهورية الثانية أعمالها بالجزائر معتمدة على قرار 19 سبتمبر 1848، الذي خصص مبالغ معتبرة لاستخدامها في إنشاء مستعمرات زراعية في الجزائر. وقامت الحكومة بالدعاية للمشروع، ووضعت كل إمكانيتها لزيادة عدد المهاجرين.

يشير "أجرون" إلى أن الجزائر استقبلت ما يقرب من 20 ألف مهاجر، منهم 15 ألف باريسي، حيث قامت الإدارة بتوزيعهم على 42 قرية جديدة. وكان الفوج الأول منهم قد وصل إلى سان كلو(**ST–Cloud**) قديل، في 26 أكتوبر 1848. وعلى الرغم من الإمكانيات الفلاحية التي وفرتها الإدارة لهم، فإن التجربة لم تعمر طويلا، بسبب قلة خبرة هؤلاء بأمور الفلاحة. وهكذا، سرعان ما بدأ

عددهم بتناقص يوم بعد يوم حتى أصبح لا يتجاوز 9% من عدد مستوطنيها (De Peyeriimhoff,1960 : 27-30)..

ومع كل ذلك، واصلت الحكومة الفرنسية تنفيذ مشاريعها الاستيطانية منذ عام 1849، واعتمدت الميزانية اللازمة لهذه العملية، وأنشأت تسع قرى جديدة لإيواء القادمين الجدد3. ولكن الحكومة شعرت ببعض الأخطاء التي ارتكبت في التنفيذ، والتي انجر عنها ضعف الاستيطان، فأرسلت لجنة تحقيق خاصة إلى الجزائر، وبعد أن تفقدت بعض المراكز في صيف 1850، قدمت انطباعاتها التي كانت غير مشجعة للغاية، حيث رأت أن هناك مؤشرات تدل على عمل متسرع وناقص في عدة مجالات، ولا سيما في اختبار المهاجرين – غالبيتهم من العمال الباريسيين — الذين ليست لهم أي خبرة بالزراعة، ولا القدرة أوالصبر على القيام بها. وفي النهاية، جاء تقرير اللجنة شارحا أنه من المستحيل أن ينموالاستيطان ويتطور مع هؤلاء المستوطنين الذين هم غير قادرين على مقاومة المناخ، وغير مالكين للموارد، وغير مؤهلين مهنيا للعمل الفلاحي.(De Peyeriimhoff,1960 : 27-30)

بناء على تقرير اللجنة الحكومية، جاء القانون الصادر في 20 جويلية سنة 1850، يعدل شروط " المستعمرات الزراعية"، إذ أنه نص على ضرورة اختيار عناصر الاستيطان من بين الجنود القدماء الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجزائر، أومن بين المزارعين الفرنسيين المتزوجين. كما خصصت الحكومة مبلغ 5 ملايين فرنك لاستخدامها في إتمام المشاريع المعطلة لسنة 1848، وبناء 12 مركزا جديدا، وذلك لتدارك التأخير الحاصل في بناء المراكز الاستيطانية لسنة 1949، إضافة إلى تعويض النقص البشري الذي طرأ سابقا مع رحيل عدد من المستوطنين من مراكزهم(Julien,1964:373)..

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه التغيرات لم تحقق أهدافها، وظل الاستيطان يعاني الفشل، وزاد من تدهور أوضاع الاستيطان، تعرض البلاد للأمراض المعدية والفتاكة ( وباء الكوليرا)، التي تميزت بها " سنوات البؤس" (1845–1851)، وللأزمة الاقتصادية (1847–1851)، التي أصابت المستوطنين، وكانت أشد إبلاما للفلاحين الذين ابتلوا من قبل بثلاث سنوات من الجفاف ومن غزو الجراد. وكانت الحصيلة وفاة المئات من المستوطنين والجزائريين على حد سواء(Julien,1964:373-374)..

وكانت نتيجة هذا الفشل، أن تخلت الحكومة الفرنسية عن هذا المشروع منذ جويلية 1851 حتى تخفف من أعباء الميزانية، وعملت على توزيع بقية الأراضي على المستوطنين الفرنسيين الذين يمكنهم بمواردهم، مواصلة الاستغلال، دون أي إعانة من الدولة. وكانت فكرة " لامورييسير" في الاستيطان الرأسمالي الكبير تطبق تدريجيا، مع صدور قرارات وقوانين حكومية، منها قانون 16 جوان 1851، الذي أعاد النظر في الملكية العقارية ونص على أن أملاك الدولة " تتشكل من الأراضي المصادرة التي يتم إلحاقها بأملاك الدولة، بما في ذلك الغابات مع مراعاة حقوق الملكية والتصرف فيها وفقا للقانون"، كما نص أيضا على إمكانية رفع مساحة الأراضي الممنوحة للمستوطنين إلى 50 هكتارا(Estoublon,1896 :75).

وبناء على ذلك، فإن الحكومة الفرنسية احتفظت لنفسها بحق مصادرة أراضي القبائل، كلما اقتضت الضرورة للمشاريع العامة، أو الاستيطان. وظل هذا القانون أساسا للملكية في الجزائر، يطلق الحكومة الاستعمارية إطلاقا تاما في أراضي الجزائريين.

وهكذا، فإن المستوطن الذي تمنح له الأرض نهائيا لا يمكنه أن ينتظر من الدولة الإعانات المالية والمعونات الفلاحية، فعليه منذ البداية أن يجد المخصصات المالية التي تؤهله للعمل في الأرض والاستثمار، وهنا ليس له ارتباط بأي تنظيمات قانونية.(De Peyeriimhoff,1960 :31). فهذه النظرة الاقتصادية سيكون لها عواقب على تطور الاستيطان في الجزائر. ومهما يكن من أمر، فإن السلطة استمرت في إنشاء القوى الاستيطانية في مختلف مناطق البلاد حسب توافر الشروط الأمنية.

ففي سنة 1851، بلغ عدد القرى الاستيطانية 126 قرية، واستولت الإدارة فيما بين 1841 و1851 على 115 ألف هكتار، ومنحت فيها 15 ألف قطعة أرض مجانية. وارتفع عدد الفرنسيين من 15.497 إلى 65.497 نسمة، ( أي بزيادة 322% ) بينما ارتفع عدد الأوروبيين من 20.230 إلى 65.233 ( أي بزيادة 222% ).(De Peyeriimhoff,1960 :31) ، وهكذا، استطاعت الجمهورية الثانية أن توازن بين العنصر الأوروبي وبين العنصر الفرنسي.

وإلى جانب هذه التجربة الخاصة بالاستيطان الزراعي وبناء المراكز الاستيطانية، واصلت الحكومة الفرنسية سياستها في تشجيع الهجرة والاستيطان، فجاءت أعداد المهاجرين من السويسريين والألمان والايرلنديين والإيطاليين والمالطيين، وخاصة منهم الإسبانيين، إذ ارتفع عددهم سنة 1845 من 25335 إلى 41558 نسمة سنة 1851. وكان عدد الفرنسيين يمثل نسبة 50% من مجموع السكان الأوروبيين

الذين قدر عددهم في أواخر سنة 1851 ب 131.483 نسمة. أما الإسبان، فكانوا يمثلون حوالي 32% ، والإيطاليون 5% ، والمالطيون 6% ، والجنسيات الأوروبية الأخرى 7%.

وأمام هذه الموجة الكبيرة من المهاجرين الأوروبيين، اضطرت السلطة إلى سلب أراضي القبائل، وتوزيعها على المستوطنين في مناطق المتيجة والساحل، وسيدي بلعباس، وضواحي عنابة وقالمة. فمثلا، فقدت قبيلة الغرابة ( جنوب غرب وهران) سنة 1850 أكثر من 72 ألف هكتار، ولم يبق لها سوى 25 ألف هكتار(Julien,1964:379).

وكانت الظروف المناسبة لأصحاب رؤوس الأموال لكي يستفيدوا من الأراضي دون قيد أوشرط1. ففي 31 ديسمبر 1851، بلغت الاقتطاعات (19813 ه)، يقع معظمها في منطقتي الساحل والمتيجة (13388ه)، بينما إقليم قسنطينة، اقتطع منه (3345ه)، أما إقليم وهران، فقد انتزع منه (3080ه) .هذا بالإضافة إلى المساحات التي استولت عليها إدارة الدومين، وأقامت عليها المستوطنات الزراعية فيما بين 1848 و1849، وقدرت ب 26700 هكتار(Julien,1964:376).

وكانت الحرب قد انتهت مع قوات الأمير عبد القادر، واعتقدت فرنسا أنها ورثت الأرض وما عليها، وأنه أصبح على الجزائريين أن يخضعوا لها ويرضوا بحكمها وتحكمها. وستتجه بعد ذلك، نحو مواصلة استيلائها على أراضي الجزائريين، واستكمال مخططاتها الاستيطانية، وفي الوقت نفسه متابعة عملياتها الحربية لإخضاع الجزائريين لها.

وفي نهاية الحكم الجمهورية الثانية، بدأت فرنسا في استغلال خيرات الجزائر الاقتصادية، حيث ساعد قانون النظام الجمركي الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في 21 سبتمبر 1851 على حماية التجارة الفرنسية. كما هيأ إنشاء بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851 و1852 على التوالي، لإدخال الجزائر في السوق التجارية الرأسمالية.

وهكذا، جاء سقوط الجمهورية الثانية وإعلان الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث، أوائل عام 1852، لتكريس حركة الاستيطان الأوروبي في ارض الجزائر. فهل يمكن اعتبار ذلك تجربة أخرى في عهد الإمبراطورية الثانية؟

**القائمة البيبليوغرافية:**


1. عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975. ص 58.
2. Azan, P. (1966). Les grands Soldats de l'Algérie, Cahiers du centenaire de l'Algérie; n: 4, Paris : Publications du Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 1930 (23 février 1931).
3. Bernard, A. (1868). l'Algérie sa situation son présent et son avenir Paris.
4. Baudicour L.De. (1860). histoire de la colonisation de l'Algérie, Paris : Challamel, PP 116-117 .
5. Bugeaud- l'Algérie,(). des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête ( d'après les écrits et discours du Maréchal).
6. Bugeaud, (1948). par l'épée et par la charrue, écrits et discours de Bugeaud , paris : PUF, PP 40-75.
7. De Peyeriimhoff,(1960). Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895, Alger, J-Torren, TI, PP 17-18.
8. Emerit.M, (1941). les saint simoniens en Algérie, Paris : Ed, les belles lettres.
9. Julien, CH.A. (1974). Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris : PUF.
10. Lardilier, A. (1992). le peuplement Français en Algérie, de 1830 à 1900, France : Ed de l'Atlan Thrope, P 22.
11. M- Egretaud, (1960). réalité de la nation Algérienne, Paris : Ed, Sociale, P 75 .
12. R.Estoublon- *A.* (1896). Lefebure code de l'Algérie annoté… TI Alger Adolphe- Jourdan, Paris : Challamel .
13. V.Demontes, (1906). le peuple Algérien, Essai de démographie Algérienne, Alger : PP 350 à 380.
14. Yacono, ***X***.(1993). histoire de l'Algérie de la fin de la régence Turque à l'insurrection de 1954, France, Ed, de l'Atlanthrope.
15. *Y-Lacoste , A.Noushi,A,*(1960). *Prenant l'Algérie passée et présent Paris : ed sociales . p 359.*